

الأسلحة الكيماوية في الريف

الحرب الكيماوية في المغرب

تقديم وترجمة



محمد عبد المومن

أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي

باحث دكتوراه في تاريخ وحضارة الأندلس

تطوان - المملكة المغربية

ARMAS QUÍMICAS EN EL RIF
CHEMICAL WEAPONS AT THE RIF
SALUEÑA (JESÚS ALBERT), La Aventura de la Historia, año 17, Numéro 199, Mayo 2015, P 16 – P 22.

تاريخ استلام المقال: ٢٠ سبتمبر ٢٠١٧

تاريخ قبـول النشـر: ١٥ نوفمبر ٢٠١٧

كلمات مفتاحية:
الأسلحة الكيماوية، الغازات السامة، الاستعمار الإسباني، الغازات الكيماوية

الاستشهاد المرجعي بالمقال:
خيسوس ألبرت سالوينيا، "الأسلحة الكيماوية في الريف"/ ترجمة: محمد عبد المومن.- دورية كان التاريخية.- العدد الثامن والثلاثين؛ ديسمبر ٢٠١٧. ص١٢٨ – ١٣٢.

تقديم

بعد معركة أنوال، قررت اسبانيا استعمال الغازات السامة في حربها في المغرب، ومنذ ١٩٩٠، تصاعدت الاتهامات الموجهة إليها من طرف الساكنة الريفية بالتسبب في انتشار مرض السرطان بين السكان. في دراسته لهذا الموضوع، يحاول خيسوس ألبرت سالوينيا أن يثبت أن هذه الادعاءات باطلة، لأن الجيش الاسباني استعمل فقط غازات تجريبية، ولأن عدد القنابل التي ألقيت على المنطقة أقل بكثير مما هو متداول.

الأسلحة الكيماوية في الريف

تطالعنا وسائل الإعلام بين الفينة والأخرى بخبر، مفاده أن بعض الجمعيات المتواجدة في شمال المغرب، تتهم إسبانيا بإلحاق الضرر الجسدي بالسكان، بسبب استعمال الجيش الإسباني للأسلحة الكيماوية بشكل كثيف خلال حملاته المغربية. وحسب هذه الادعاءات فإن تلك الغازات تسبب في إصابة السكان بالسرطان، بشكل يفوق سكان باقي المناطق المغربية، وبالنسبة لهم، فهذا الاتهام يستند على مجموعة من الدراسات التاريخية، التي "تؤكد" استعمال الاسبان لكميات معتبرة من تلك الغازات السامة، "وتؤكد" أيضًا أن لتلك الغازات مفعولاً متوارثًا ينتقل عبر الأجيال. وبالاعتماد على المصادر نفسها، يؤكدون على أن إسبانيا باستخدامها لهذه الأسلحة الكيماوية، قد خرقت الاتفاقيات الدولية، وبالتالي فإنها تقوم بالتستر، لإبقاء الموضوع طي الكتمان. هذه الادعاءات الريفية بدأت سنة ١٩٩٠ مع نشر كتاب في ألمانيا عنوانه:

Giftgas gegen Abd el Krim: Deutschland, Spanien und der Gaskrieg in Spanish-marokko, 1922-1927.

مؤلفا هذا الكتاب هما رولف ديتر مولر (Rolf-Dieter Muller) من معهد الدراسات العلمية للتاريخ العسكري، التابع للجيش الألماني، وروديبرت كونف (Rudibert Kunf)، وهو صحافي ومؤرخ، يقيم في مدينة هامبورغ، ففي هذه المدينة اطلع كونف على سجلات شركة شتولزنبرغ (Stoltzenberg) التي وكما سنرى، شكلت ورقة مهمة في قضية الغازات الكيماوية، وعلاقتها بإسبانيا. هذا العمل الذي قدم معطيات مهمة، لأنه اعتمد على الوثائق الوفيرة والمتاحة للعموم بمعهد التاريخ والثقافة العسكرية، وكذلك بمعهد تاريخ وثقافة القوات الجوية

ومقرهما مدريد. هذا الكتاب لم يحقق انتشارًا واسعًا في إسبانيا، أما في المغرب، فقد ترجم ونشر باللغة العربية. وفي سنة ٢٠٠٢ نشرت بإسبانيا، ترجمة إسبانية لكتاب عنوانه: "العناق المميت، المغرب والسير نحو الحرب الأهلية الإسبانية"، وهو من تأليف سيبستيان بالفور (Sebastian Balfour)، وفي أحد فصول هذا الكتاب ركز المؤلف على قضية الغازات السامة، فقال أن كمية الغازات التي استعملت "مذهلة "، وأنه قد جرى تحضيرها في المعمل العسكري لامارانيوسا (La Marañosa) بالقرب من مدريد، وفي أوراش لامايسطرانثا (La Meastranza) في مليلية، وفي عدد من المعامل المدنية الاسبانية.

لقد استقرأ بالفور وثائق معهد التاريخ والثقافة العسكرية، لكن يبدو أنه لم يطلع على العديد من نسخ الميكروفيلم، التي تتضمن وصفًا دقيقًا وشاملاً لعمليات القصف التي قامت بها القوات الإسبانية، وهذه النسخ قد تمكننا من تقدير العدد الإجمالي للقنابل والقذائف المزودة بالغازات السامة والتي استعمالها، والرقم الذي نرجحه أقل بكثير مما ادعى بالفور. وبالإضافة إلى التحليل السطحي، وجدنا في كتابه أخطاء، لا ينبغي السكوت عنها. ومن بينها أن إسبانيا كانت ملزمة بموجب معاهدة فرساي بعدم استعمال الأسلحة الكيماوية، علمًا أن إسبانيا ليست معنية بمعاهدة فرساي. ومنها ادعائه أن معظم الغازات التي استعملتها إسبانيا، قد جرى تحضيرها في معمل لامارانيوسا، في حين أن هذا المعمل لم ينتج سوى غازات تجريبية، ونحن نجزم أن المعامل المدنية لم تنتج أية غازات سامة. وبسبب انعدام الدقة ذكر الباحث أنه في سنة ١٩٢٣ توقف الإنتاج في معمل لامارنيوسا، بسبب فيضان نهر التاج (Rio Tajo)، مع العلم أن مجرى هذا النهر يبعد عن موقع المعمل بما يزيد عن العشرين كيلومترا. أما وثائق معهد التاريخ والثقافة العسكرية والتي اطلعنا عليها فتحيل على معمل شركة ايكسبيرينسياس ايندوستريالس (Experiencias Industriales S.A) والذي كان موجودًا ببلدة أرنخويث (Aranjuez)، والذي كان ينتج عبوات القنابل التي كان يتم شحنها بالغازات السامة في مدينة مليلية.

هذا العمل الذي أنجزه بالفور، ومع كل مغالطاته، شكل الأساس الذي يستند عليه تاريخ مغلوط، إنه عمل بحثي أنجز بحسن نية من طرف مؤرخ وصحفي، ولكنه يستعمل من طرف الجمعيات والمنظمات الريفية لتدعيم مطالبها.

لنتابع البحث دون أن ندعي الإحاطة التامة، ولنكمل التقصي في هذه المسألة المثيرة للجدل، مسألة قرار إسبانيا استعمال الأسلحة الكيماوية بعد كارثة أنوال. لقد كان الرأي العام الإسباني يطالب بالانتقام للضحايا الذي قتلوا في جبل العروي، وقد وجدنا في العديد من جرائد تلك الحقبة توسلات للحكومة لترد باستعمال الغازات السامة. من العشرة آلاف جثة التي كانت متناثرة على جنبات الطريق الرابط بين مليلية وبن الطيب، وجدت بعض الجثث التي كانت تحمل آثار التعذيب، لقد انمحت المشاعر الإنسانية من لدن الإسبان.

اتفاق غير عادي، غير منصف، ذاك الذي فرض على اسبانيا لأجل الاستعمال العسكري للغازات السامة، بسبب قلة الإنتاج وتدني المستوى التقني، هذا الوضع فرض عليها إن هي أرادت أن تنتج هذا النوع من الأسلحة وتحصل على هذه التقنية أن ترضخ لشروط الأجانب هذا الواقع هو الذي جعل هوغو شتولزنبرغ (Hugo Stoltzenberg) يظهر على ساحة.

لقد ألقت البنود القاسية المفروضة على ألمانيا بموجب معاهدة فرساي، بظلالها القاتمة على الجيش وصناعة السلاح بهذا البلد، لذلك لم يكن مستغربًا أن ترى بعض شركات المتخصصة في صناعة الأسلحة في إسبانيا فرصة لخرق تلك البنود، التي فرضها المنتصرون، وقد كان شتولزنبرغ أحد أولئك الصناعيين الباحثين عن آفاق أرحب، ومن الممكن أن جهود الأمير فرناندو دي بفاريا إي بوربون (Fernando De Baviera y Borbon) قريب الملك ألفونسو الثالث عشر، وصهره، والذي كان يبرم الصفقات نيابة عنه. هي التي أدت إلى لقاء شتولزنبرغ بالملك في أحد أيام خريف ١٩٢١، ونتيجة هذا اللقاء كانت اتفاقا، التزم فيه شتولزنبرغ باستثمار ما مجموعه سبعة ملايين ونصف المليون من البسيطات في إنشاء مصنع ينتج الغازات السامة، وقد أطلق على هذا المصنع اسم "المصنع الوطني للمنتجات الكيماوية ألفونسو الثالث عشر "Fabrica Nacional de (Productos Quimicos Alfonso XIII)" وقد تم التوقيع بشكل نهائي على هذا الاتفاق في شهر يوليوز من سنة ١٩٢٢، وبسبب طبيعته غير الاعتيادية، طلب الكولونيل (Adolfo Tolosa) أدولفو طولوسا قائد المدفعية، إحالته على الاحتياط ليتفادى التورط في هذه الصفقة المشبوهة.

لقد توجب على شتولزنبرغ، أن يوفر (٧٥%) من قيمة العقد قبل أن تبدأ أعمال التشييد في الموقع الذي حددته إحدى اللجان، على اعتبار أنه الأصلح لتشييد المصنع، وهذا الموقع يوجد بالقرب من لامارنويسا. وحسب العقد، فعلى شتولزنبرغ أن يبدأ أعمال التشييد في غضون سبعة أشهر من استلامه الأرض التي سيقام عليها المصنع، وعلى هذا الأخير أن يكون قادرًا على إنتاج (١٠٠٠) كيلوغرام من غاز الخردل، و(١٥٠٠) كيلوغرام من الفوسجين، و(١٢٥٠) كيلوغرام من الأتيلديكلوروسينا (Etildicloroasina).

المصنع الشبح، لا شيء من ذلك تحقق، وفي سنة ١٩٢٨ عندما تمت مراجعة العقد الذي وقعه شتولزنبرغ وضباط المدفعية الإسبان، أشار هؤلاء إلى الوضعية التي كانت عليها المنشآت، حيث كانت لاتزال قيد الإنشاء، أما المصنع فلم يكن قادرًا على إنتاج أي نوع من الغازات. إذا كانت هذه المحاولة

DOI: 10.12816/0047321

الفاشلة قد نظر إليها في ذلك الحين كوسيلة نهائية لامتلاك إسبانيا للأسلحة الكيماوية، فإن الأحداث المتسارعة في المغرب فرضت ضرورة إيجاد حل سريع، وذلك عبر شرائها بشكل مباشر من المنتجين، أو عبر إنتاجها – ولو بكميات قليلة -من خامات مستوردة. وهكذا فأول شحنة من الغازات السامة تسلمها الجيش الإسباني كانت مستوردة من شركة شنايدر (Schneider) الفرنسية، التي سلمت لإسبانيا سنة ١٩٢١، أثني عشر مدفع هاوتزر من عيار (١٥٥/١٣) والذي كان آخر صيحة في مجال المدفعية. وبالإضافة الى ذلك اشترت اسبانيا (٢٢٠٠) قذيفة فارغة، و(٥٠٠٠) لتر من الكلوروبيكرين (Cloropicrina)، وكذلك حصلت على ترخيص يسمح لها بتصنيع قذائف المدفعية الثقيلة، وقذائف الهاوتزر في مصنع توربيا (Turbia). وفي يوم ٢٦ أبريل ١٩٢٢، وصل الغاز السام إلى مليلية، على ظهر سفينة شحن اسمها سيتي دو سبارط (Cité de Sparte). كان شحن القذائف بالكلوروبيكرين يتم في عدد من المنشآت الصغيرة، التي أقامها على ضفاف بحيرة مار شيكا بالقرب من مليلية عدد من الضباط الإسبان بمساعدة تقنيين من شركة شنايدر.

والكلوروبيكرين غاز ذو مفعول شديد، وله تأثير كبير، حيث يسبب التهيج والعطاس وانقطاع النفس، بل وحتى الموت، في حالة الاستنشاق المتكرر، لكن هذا احتمال الأخير مستبعد، بسبب ابتعاد الضحايا عن المواقع التي تعرضت للقصف، وقد تم التخلي عن استعمال هذا الغاز في الأسلحة الكيماوية في وقت مبكر، أما الآن فهو يستخدم في الزراعة كمبيد حشري.

بالخمسين ألف لتر التي وصلت إلى مليلية، تم تعبئة (٢٢٠٠) من القذائف التي اشتريت من شركة شنايدر، وتواصلت العملية مع ما تم انتاجه في إسبانيا، ومع قنابل العشرة كيلوغرامات التي أنتجتها شركة ايكسبريينسياس إيندوستريياليس Experiencias Industriales S.A.، التي كان مقرها بلدة أرانخويث (Aranjuez). وقد أعطى المندوب السامي ريكاردو بورغيط (Ricardo Borguete) موافقته على استعمال قذائف الكلوروبيكرين يوم ١٧ شتنبر ١٩٢٢، ومن خلال سجل خدمات الملازم إيلوي دي سييرا (Eloy De La Sierra)، الذي كان شاهدًا على تلك الأحداث، علمنا أن قذائف المدفعية المزودة بغار الكلوروبيكرين استعملت في الميدان لأول مرة يوم ١٩ دجنبر ١٩٢٢، وذلك في إحدى عمليات القصف، التي استهدفت موقع تيزي عزا. مع احتمال أنها ربما استعملت قبل هذا التاريخ.

كان وزن شحنة الغاز السام في قذائف المدفعية، وفي القنابل المخصصة للطائرات يبلغ (٣،٣) كيلوغرامًا، وقد كان يسميها العسكريون الإسبان قنابل ايكس (X) ذات العشرة كيلوغرامات، وكان يرمز لها بـ (C-4) القنابل المئتين الأولى من هذا النوع سلمت في يوليوز من سنة ١٩٢٣، وفي أكتوبر من السنة نفسها سلمت دلائل الإرشادات بكيفية استعمالها وقد بلغ عددها (٣٢) دليلاً إرشاديًا.

منزل عبد الكريم، سرعان ما تم الانتباه، إلى أن الكلوروبيكرين لا يجدي نفعًا مع أسلوب الحرب الذي يعتمده الريفيون، حيث يتفرقون بمجرد إحساسهم بوجود الغاز السام، أما في حال تغير اتجاه الريح فالغازات كانت تتجه صوب الجنود الإسبان، الذي كانوا يتمركزون في مواقع لا يمكنهم مغادرتها. من مجموع القنابل التي تحمل الرمز (C-4)، التي تم إنتاجها، وجدنا أن (٣٥٥) منها تم إرساله إلى تطوان، وفي نوفمبر ١٩٢٤ قصفت بها قبائل جبالة في معارك شفشاون، و(١٥٠) أخرى قصفت بها المنطقة الشرقية.

بالإضافة إلى الكلوروبيكرين، استعمل الإسبان قنابل مزودة بغاز الفوسجين، وهو غاز خانق ومميت، ومن خلال وثائق أرشيف التاريخ والثقافة العسكرية (IHCM)، يمكننا أن نتتبع مصير (٣٠٠) قنبلة شحنت بهذا الغاز السام خصصت للقصف الجوي، هذه القنابل كانت تزن (٢٦) كيلوغرامًا وعرفت باسم أيكس (X) ذات الستة والعشرين كيلوغرامًا وكان رمزها (C-3). القنابل مع شحناتها المتفجرة ودلائل الاستعمال تم إرسالها من قرطجنة (Cartagena) إلى مليلية يوم ٢٢ يونيو ١٩٢٣، على متن الطراد ألبارو دي باثان (Alvaro de Bazan) وأكاد أجزم أن تلك القنابل (قنابل الفوسجين)، كانت من صنع بريطاني، وأن ثمنها دفع بالجنيه الإسترليني.

أولى قنابل (C-3) المحمولة جوًا، ألقيت على يوم ٢٢ غشت ١٩٢٣ على أجدير، حيث تم إلقاء (٤٥) قنبلة، وقد توقف استعمال هذا النوع إلى غاية يوم ٢١ ماي ١٩٢٤، حيث تم إلقاء (١٤) قنبلة أخرى على منزل عبد الكريم في البلدة نفسها. وفي مايو من السنة نفسها، جرى إلقاء اثنين يوم ٢٤، وستة يوم ٢٧، وستة أخرى يوم ٢٨، كلها استهدفت أجدير ونواحيها، أما القنابل (٢٢٦) المتبقية من هذا النوع، فقد تم إرسالها إلى العرائش، واستعملت في بعد في المواجهات التي قادها بريمودي ريفيرا (Primo de Rivera). بالتزامن مع البداية الفاشلة لمصنع لمارانيوسا، ونظرًا لأن الجيش كان يعلم جيدًا أن إنتاج الغازات السامة سيتأخر، تولى شتولزنبرغ مهمة تطوير الورشة التي كانت قائمة بمليلية، لجعلها قادرة على إنتاج غاز الخردل، وهو غاز سام حارق يسبب حروقًا وتقرحات، وفي حالة غياب أية وسيلة وقائية قد يسبب العمى وأضرارًا شديدة بالجهاز التنفسي، وخصوصًا في الرئتين، وبالتالي في موت مؤلم.

خسائر، غرامات، وضرائب استثنائية: تتميز طريقة تحضير غاز الخردل بالبساطة، حيث يتم خلط حامض الكلوهيدريك (Acido Chlohidrico) مع (Oxol) الأوشول أو التيوديجليكول (Tiodiglicol) الذي يستخدم في صناعة الطلاء، أما حامض الكلوهيدريك فيدخل في إنتاج عدد من المنتوجات الكيماوية،

ولذلك كان يسمح باستيراده من ألمانيا. وقد وصلت أول شحنة من الأوشول من ألمانيا إلى ميناء مليلية في أبريل ١٩٢٤.

لقد كان غاز الخردل يعبأ بشكل أساسي في القنابل المحمولة جوًا، والتي كان يرمز لها بـ (C-1)، والتي كان وزنها الكلي (٥٠) كيلوغرام، أما الوزن الصافي للغاز فهو (١٢) كيلوغرام، وكذلك في القنابل التي كان يرمز لها بـ (C-2)، التي كان وزنها الكلي عشرة كيلوغرامات، أما وزن شحنة الغاز السام فهي (٣.٢) كيلوغرام، وكانت قذائف المدفعية الثقيلة (القذائف الفارغة التي لا تتوفر على الشحنة المتفجرة والغير معبئة بالغاز السام) تصنع من طرف شركة ايكسبرينسياس إيندوسترياليس، وهي نماذج مستنسخة عن قذائف كاربونيت إ.ج (Carbonite I.G) الألمانية الصنع. ولا واحدة من تلك القنابل كانت ذات فعالية فالقنابل النوع الأول (أي C-1)، كانت تحمل شحنة متفجرة قوية، كانت تتسبب في تبعثر الغاز في الهواء بشكل كبير، أما القنابل من النوع الثاني أي (C-2)، فلم تكن قادرة إلا على تغطية متر مربع واحد. وقد ابتكر المدفعيون الإسبان نوعًا وسطيًا وزن قنابله عشرون كيلوغرامًا، ووزن شحنة الغاز فيه (٦.٥) كيلوغرامًا، وقد كان يرمز له بـ (C-5)، وقد كان هذا النوع مطورًا عن القنابل التي جرى استعمالها في المغرب سابقًا، وهذا النوع كان موجهًا بالأساس لمدافع الهواتزر من عيار (١٣/١٥٥) من صنع شركة شنايدر.

التعديلات التي أدخلها شتولزنبرغ على ورشة إنتاج الغازات السامة بمليلية، كانت ظرفية ومؤقتة، مما تسبب في عدد من التعقيدات والحوادث، كما أنه لابد من الإشارة، أن الإنتاج لم يصل إلى المستوى المتوقع، حيث وعد مهندسو شتولزنبرغ بإنتاج كمية تكفي لتعبئة (٢٠٠) قذيفة يوميًا، لكننا وجدنا الضباط الإسبان يؤكدون أنه في أحسن الأحوال كان يتم تعبئة سبعين قذيفة بالكاد. وبالإضافة إلى ذلك فإن الشحنة الثانية من الأوشول، والتي وصلت إلى مليلية في نوفمبر ١٩٢٤، كانت بها كثير من الشوائب، مما تسبب في انسداد الأنابيب والصمامات، وهذا ما أدى إلى تآكل صهاريج الخلط، وبسبب ذلك وقعت كثير من الحوادث والإصابات، فأصيب عدد من العاملين في الورشة بحروق. ولفترات طويلة كانت الورشة خارج الخدمة، وفي بعض الأحيان كان الإنتاج يتوقف لأسابيع طويلة، لكن الأوشول كان يصل بشكل منتظم، وحسب ما توفر لدينا من معطيات فلم تتجاوز الكمية المنتجة من غاز الخردل (٥٥) طنًا.

إرهاب السكان: من أهم الادعاءات التي تروجها تلك الجماعات الريفية لتدعيم مطالبها زعمهم أن الجيش الإسباني هاجم بشكل متعمد السكان المدنيين، بما في ذلك الأطفال والنساء. لقد أشرنا سابقًا إلى أنه منذ دجنبر (ديسمبر) ١٩٢٢، جرى تذخير مدافع الهواتزر من عيار (١٣/١٥٥) بقذائف تحمل شحنات من غاز الكلوروبيكرين في بداية الأمر، وبغاز الخردل فيما بعد، وقد كانت هذه القذائف تستهدف المواقع غير القريبة أو المتوسطة البعد، كما حدث عند استهداف موقع تيزي عزا. وفي خريف ١٩٢٤ تبلور تصور جديد عند بريمو ودي ريفيرا (Primo de Revira)، حيث اتجه إلى اعتماد خطة جديدة، شرع في تطبيقها الربيع الموالي، وهدفها تحطيم معنويات القبائل المتمردة وإعاقة نشاطها الاقتصادي، وهي الخطة نفسها التي طبقها الأنجلو-ساكسون (الأمريكيين والبريطانيين) في الحرب العالمية الثانية. وبغض النظر عن الصناعات، وطرق المواصلات، فالأهداف التي جرى قصفها جوًا هي المزروعات – سواء قبل الحصاد أو بعده – المواشي، الأسواق، حيث كان يتم البيع وتبادل السلع بما في ذلك الأسلحة والذخائر. ونظرًا لاستثناء القرى من هذه الغارات الجوية فقد نجا الزعماء الأكثر شراسة. لقد كان قصف المزروعات يتم بقنابل حارقة، أما بالنسبة الأسواق فقد جرى قصفها بقنابل لا تنفجر بشكل تلقائي لإرهاب المتسوقين، ولم يكن الهدف إبادة السكان. وقد كانت المحركات ذات الضجيج العالي، التي زودت بها الطائرات البطيئة لتلك الفترة، كافية لإنذار السكان حتى يبتعدوا عن الأسواق، التي كانت ستتعرض للقصف. لقد ركزت الغارات الجوية على قبيلة بني ورياغل وبدرجة أقل على قبيلتي بقيوة وتمسمان.

إسبان مصابون بنيران صديقة: حتى ذلك الوقت، لم تكن أية قوة قد استعملت الطائرات في إلقاء الغازات السامة، باستثناء بريطانيا، التي قصفت بعض المواقع في العراق بكميات محدودة. خطة القصف الإسباني الذي بدأ في مايو ١٩٢٤، كانت فاشلة، فالإمكانيات كانت جد محدودة، بسبب الطائرات التي كانت تطير من مليلية إلى خليج الحسيمة، وهذه المسافة الكبيرة، كانت تصل بها إلى أقصى ما تستطيع، ولذلك تعطلت العديد منها وأخرجت من الخدمة. وفي صيف ذلك العام وصل السيل الزبى، حيث تدهوت الأوضاع في جبالة وغمارة، مما تطلب توجيه معظم الإمكانيات المتوفرة إلى الجهة الغربية. وهناك جرى تزويد التحصينات المعزولة بالرشاشات، مع مساعدتها على الصمود بواسطة القصف، وفي بعض الحالات جرى استعمال القنابل الغاز السام.

بعد الانسحاب من شفشاون والتقهقر عن خط المواجهة، قلص بريمو دي ريفيرا من استعمال قذائف الغازات السامة، ولكن بالتزامن مع إنزال الحسيمة، عاد التفكير في استعمال هذا النوع من الوسائل العسكرية، فبالإضافة إلى قذائف الهاوتزر من عيار (١٣/١٥٥)، التي كانت منصوبة في حجرة نكور، وقذائف المدفعية الثقيلة التي كانت مزودة بغاز الخردل، التي كانت موجهة نحو معاقل الريفيين كانت هناك (١٣٠) طائرة التي ألقت الكثير من قنابل الغاز، وبسبب تغير اتجاه الريح استنشق العديد من الجنود الإسبان غاز السام.

ترجمات

وفي ديسمبر ١٩٢٥، أعيد تذخير قنابل الهاوتزر من عيار (١٣/١٥٥)، بغاز الخردل وكان الهدف في هذه المرة استهداف المدفع الذي عرف باسم "الفيليبي" (El Felipe) الذي كان منصوبًا في أحد المغارات الجبلية بالقرب من تطوان، والذي كان يقصف المدينة بشكل عشوائي، وقد خلف تدميره ارتياح السكان من إسبان ومغاربة. وفي ربيع ١٩٢٧، أي بعد استسلام عبد الكريم للفرنسيين، وتخليه عن القتال، ألقى الطيران الإسباني بعض قنابل الغاز على الجماعات المتمردة الأخيرة، التي لجأت إلى بعض المرتفعات الوعرة من جبال الريف.

استعمال الغازات السامة في حروب المغرب كان معروفًا آنذاك، وإبقائه سرًا أمر مستحيل بالنظر إلى عدد المتورطين، لكن كان هناك تكتم شديد، بحيث أننا لا نجد ذكرًا للكيفية التي استعملت بها تلك الغازات السامة، كما أننا لم نعثر على تقييم يوضح الدروس المستخلصة من ذاك الاستعمال في الكتب الكثيرة التي ألفها العسكريون الإسبان عن الغازات السامة، وقد وجدنا أنه في الوثائق الرسمية أن قذائف المدفعية الثقيلة التي زودت بالغازات السامة كانت تسمى (Proyectiles Especiales) "قذائف خاصة".

١٢٥ طن: بالنظر إلى جانب الشرعية الدولية، لم تكن هناك موانع تمنع إسبانيا من استعمال الغازات السامة ضد المغاربة الذين كانوا يرفضون الاعتراف بسلطة السلطان، الممثل في تطوان في شخص الخليفة. فمن جهة، فإسبانيا لم تشارك في الحرب العالمية الأولى، وبالتالي فلا علاقة لها بمعاهدة فرساي، ومن جهة ثانية، فهذه المعاهدة كانت تمنع ألمانيا من صنع هذا النوع من الأسلحة، لكنها لا تشير نهائيا إلى القوى المنتصرة، ولا إلى الدول التي لم تشارك في الحرب. أشار بعض الباحثين إلى أن إسبانيا كان محظورًا عليها صنع الأسلحة الكيماوية من منطلق مشاركتها في اجتماعات الجمعية العامة لعصبة الأمم، وهذا القول أيضًا مردود عليه، حيث أن أول اجتماع للجمعية العامة لعصبة الأمم عقد بجنيف في نونبر ١٩٢٠، وخلال هذا الاجتماع قرر الحاضرون إنشاء لجان متخصصة، وإحدى تلك اللجان، كانت مكلفة بالنظر في المسائل العسكرية، لكن تبين سريعًا عدم فعالية تلك اللجنة المكونة من خبراء عسكريين، لعجزها عن الخروج بقرارات حاسمة، فهذا من اختصاص السياسيين، وبالتالي لم تصدر أية قرارات تمنع استعمال الغازات السامة في الحروب. ولكن المهتمين بأخلاقيات الحرب عقدوا تحت رعاية الصليب الأحمر الدولي اجتماعات بمدينة جنيف، اجتماعات كانت نتيجتها صياغة بروتوكول "حظر استعمال الغازات السامة والكيماوية والأسلحة البيولوجية في الحروب". هذا البرتوكول الذي وقعت عليه إسبانيا يوم ١٧ يونيو ١٩٢٥ وصادقت عليه مع بعض التحفظات يوم ٢٢ غشت ١٩٢٩. تحفظات إسبانيا على هذا البروتوكول، تشبه تلك التي كانت لغيرها من الدول الموقعة، وهي ألا يشمل المنع الأعداء غير الموقعين وأن تحتفظ بحق الرد الانتقامي ضد الدول الموقعة التي قد تستخدم الغازات السامة.

إذا ما عدنا إلى ما قبل هذا البروتوكول، وبالضبط إلى البند التكميلي الثاني لمعاهدة لاهاي الثانية، والتي وقعت عليها إسبانيا يوم ٢٩ يوليوز ١٨٩٩ ودخلت حيز التنفيذ يوم ٤ شتنبر ١٩٠٠، سنجد أن البند الثاني يمنع استعمال قذائف المدفعية الثقيلة المزودة بالغازات "السامة والخانقة"، ولكن فقط، في حالة نشوب صراع مسلح بين دولتين أو أكثر من الدول الموقعة هذا البند الذي لم توافق عليه كل القوى، وصار متجاوزًا بعد الحرب العالمية الأولى وإن كان مفعوله لايزال ساريًا إلى الآن.

لقد استخدمت إسبانيا في المغرب (٥٠٠٠٠) لتر من الكلوروبيكرين، أي ما يعادل (٦٥) طن، بالإضافة إلى ٤ أطنان من الفوسجين، و(٥٥) طنًا من الخردل، على أقصى تقدير. هذه الكميات التي لا يتجاوز مجموعها (١٢٥) طن، يبدو تافهة أمام ال (١٥٠٠٠٠) طن التي استعملها المتحاربون إبان الحرب العظمى، والتي ألقي معظمها على شمال شرق فرنسا وعلى منطقة الفلاندرز.

لا يوجد دليل علمي مقبول يبرهن على أن التأثير السلبي لهذه الغازات ينتقل عبر الأجيال، وأنه يسبب تغيرًا جينيًا لدى الضحايا، كما أن التجارب لا تدل على هذا. أما الادعاء بأن منطقة الريف تعرف نسبة إصابات بالسرطان أكثر من باقي المناطق المغربية، بسبب الغازات التي ألقيت على المنطقة خلال عشرينيات القرن الماضي، فادعاء باطل، خصوصًا عندما نقارن ما وقع في الريف مع ما عاشه سكان شمال شرق فرنسا ومنطقة الفلاندرز، من أهوال وهؤلاء لا يصابون بالسرطان بنسبة غير طبيعية، رغم أن الكميات التي ألقيت عليها كميات تفوق ما ألقته إسبانيا في منطقة الحماية بألف مرة.

إن مطالبات الجمعيات الريفية لا تقف على أرضية واقعية، ولكن إصرارها ينبع عن رغبة في تنغيص العلاقات الجيدة بين البلدين الصديقين، والحصول على تعويضات مادية، لكن الطريقة التي تتم بها تلك المطالبات تتم بطريقة أعتبرها ابتزازًا ظالمًا.

مراجع المؤلف:

HSCHWEER, Die Geschiste der Chemischen Fabrik Stoltzenberg bis zum Ende des Zweiten Weltkrieg, GHT-VERLAG, 2008.

J.M. MANRIQUE GARCIA, "Fabricacion y empleo de gases en el Rif: una nueva leyenda negra" Estela, UNED/CEUTA, 2010.

R.M. MADARIAGA y C. LAZARO AVILA,"Guerra quimica en el Rif", Historia 16, num 324, abril 2003.